

الأخ الدكتور/ رشدي وادي وكيل وزارة الاقتصاد الوطني المحترم،

التاريخ: 2021/02/07

تحية طيبة وبعد،

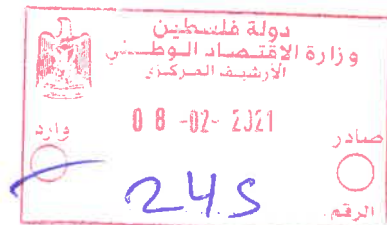
### الموضوع: قرار الغاء الوكالات التجارية

كما تعلمون أن وزارة الاقتصاد الوطني قامت باتخاذ قرار منفرد بإلغاء الوكالات التجارية في عام 2016 بحجه ان الغاء الوكالات يهدف الى ما يلي: -

1. منع احتكار السلع الأساسية.
2. تخفيض الأسعار بنسبة 20-30%.
3. المساعدة في زيادة النمو الاقتصادي.

ان الوكالات التجارية التي حصلنا عليها منذ أكثر من 20 عاما استثمرنا خلالها أموال كبيرة لترويج منتجاتها وتسويقها حتى وصلنا بها الى المستوي العالي الذي نريده لها، لكن بعد صدور قرار الغاء الوكالات قام العديد من التجار بالصعود على اكتافنا ببيع نفس السلع بدون عناء او جهد ويجني ما قدمناه نحن خلال السنوات الماضية، وهنا نود ان نوضح سبلات قرار الغاء الوكالات كما يلي:

1. بالنسبة للاحتكار أين هو الاحتكار في ظل أسواق راكدة؟ إن كل تاجر يتمني أن يبيع ما عنده من سلع وهي متوفرة تحت علامات تجاريه مختلفة وبأسعار رخيصة ومتوسطة وغاليه. والمستهلك هو الذي يحدد الجودة التي يريدتها والسعر الذي يناسبه ولا يوجد أي احتكار لأي سلعة في سوق مفتوح وفي ظل ركود اقتصادي بسبب الحصار.
2. يقولون ان قرار الغاء الوكالات سيخفض الأسعار من 20-30% وهذا يعني ان المستورد يكسب من 30-40% وهذا غير صحيح بالمره وارباح المستوردين بالكاد تصل من 5-10%.
3. يقولون ان هذا القرار سيساعد في زيادة النمو الاقتصادي في القطاع ولكن لا نعرف كيف سيتم ذلك، الجميع يعلم أن الوكيل الوحيد للسلع ستكون تكلفته اقل مما لو كان هناك أكثر من تاجر يستوردون نفس الكمية، بل على العكس عندما يكون أكثر من مستورد ستنم المنافسة والبيع بخسارة لأن كل واحد يريد أن يبيع بضاعته، وهذا ليس من صالح الاقتصاد الوطني.
4. إن السوق العالمي مفتوح للجميع والسلعة الواحدة متوفرة بعلامات تجارية مختلفة موجودة في بلدان كثيرة وبأسعار مختلفة، فلماذا لا تكون المنافسة بأن يستورد كل واحد سلعته وبعلمته التجارية الخاصة ويحاول ادخال سلع بجودة عالية وبسعر منافس وبالتالي يكون البقاء للأفضل وهذا سيخدم المستهلك لأنه سيكون امامه خيارات أفضل ومتعددة.



بالإضافة الى ما تقدم نضع امامكم المشاكل التي نتجت عن قرار الإلغاء :-

- 1- وجود وكيل واحد للسلعة تحدد المسؤولية أمام الجهات المختصة في حالة مخالفة السلعة للمواصفات ولكن وجود أكثر من تاجر سيجعل المسؤولية تضيع بين الجميع والكل سيتهرب من تحملها والمستهلك هو الخاسر.
  - 2- الوكيل الواحد يكون حريص على سلعته ويحافظ على سمعتها وبالتالي يراقب الأسواق ويبحث عن أي تزيف أو غش لهذه السلعة يقوم بإبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية.
  - 3- هناك تجار يستوردون نفس السلعة ولكن بأوزان اقل من أوزان الوكيل الرسمي وتباع بنفس السعر والمستهلك لا ينتبه لذلك وهذا يعتبر نوع من الغش.
  - 4- هناك بعض التجار يدخلون بضائع مزورة من مصر ويدخلونها عبر معبر رفح التجاري ويتم دخولها الى غزة ولا يتم اخذ عينات للفحص كما يتم مع الوكيل الرسمي لأنهم تجار صغار وليس لديهم عنوان بل يشترون الفاتورة من تاجر آخر.
  - 5- نرى الى علمنا أن بعض التجار يستغلون بعض المنتجات المشهورة ويقومون بتهريب أشياء ممنوعة داخلها وبالتالي عندما يبيعونها تكون أسعارها غير طبيعية للتخلص منها لأن الهدف الأشياء الممنوعة فقط وهذا يؤدي الى مشاكل مع تجار الوكيل الرسمي.
  - 6- نحن كوكلاء نقوم بدفع ما علينا من التزامات من الجمارك والضرائب ورسوم الاستيراد وغيرها من العوائد.
- كما اننا على استعداد للجلوس معكم وتوضيح أي نقطة تريدونها، وبناء عليه نرجو منكم كونكم جهات اختصاص يهتمكم مصلحة التجار والمستهلكين والاقتصاد الوطني بشكل عام أن تتخذوا قرار بإعادة الوكالات التجارية وحماية أصحابها.
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المدير العام

م/طلال أحمد المقادمة

